كلام محمد سعيد رمضان البوطي حول مذهب الشيوعي في القضاء على الطبقات والدولة

أحمد أمين محمد

بإشراف الأستاذ الدكتور أميد نجم الدين جميل

طالب دكتوراه في كلية العلوم الإسلامية- قسم الشريعة جامعة صلاح الدين/ أربيل

تدريسي في كلية العلوم الإسلامية في جامعة صلاح الدين/ أربيل

خلاصة البحث

من المعلوم أن الاقتصاد الإسلامي قد حظي باهتمام بالغ لدى العلماء، حيث خدموا هذا العلم خدمة جليلة، سواءً من خلال عرضهم للنظام الاقتصاد الإسلامي ربّاني المنشأ أو من خلال تصديهم للأنظمة الاقتصادية الوضعية، والتي هي من صنع البشر ولا تخلو من الثغرات والهفوات، والنظام الاقتصاد الشيوعي من تلكم الأنظمة، الذي يعمل على القضاء على الطبقات والدولة، مع أنه لم يتمكن من ذلك، ومع هذا فإن العلماء تصدوا إلى هذا المذهب، ولم يقصروا أبدًا في بيان حقيقته، والبوطي –رحمه الله– من تلكم العلماء الذين لهم باع طويل في دمغ ادعائات أصحاب هذا المذهب بأدلة وبراهين قاطعة. وهذا البحث جزء مستل من أطروحتي للدكتوراه التي هي بعنوان: (الفكر الاقتصادي عند محمد سعيد رمضان البوطي –دراسة تطبيقية تقويمية)، حيث يدرس الباحث في أطروحته الأفكار الاقتصادية التي تكلم فيها البوطي –رحمه الله–، وقد خصص جزءًا مما كتبه عن الاقتصاد لنقد المذهب الشيوعي الاقتصادي، وذلك بأسلوب علمي دقيق بعيد عن الانحياز لفئة على حساب فئة أخرى. وعليه فإن هذا البحث يعرض منهج البوطي –رحمه الله– في نقد المذهب الشيوعي الاقتصادي، ومن ثم يقوم ببيان قول المذهب الشيوعي في القضاء على الطبقات، ونقد البوطي –رحمه الله– لهذا القول، ومن ثم تعقيب الباحث عليه، وكذلك يعرض قول الشيوعية في القضاء على الدولة، ونقد البوطي –رحمه الله– له، يليه تعقيب الباحث عليه، وكل ذلك من خلال مقدمة ومبحثين وخاتمة.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه أجمعين إلى يوم الدين، أما بعد: فمن الركائز الأساسية التي تعتمد عليها حياة الإنسان وفيها قوام المجتمع هو الاقتصاد، وقد خصص الإنسان قسطاً كبيراً من جهوده سعياً وراء الأموال واقتنائها واستثمارها من جهة وكيفية إنفاقها وصرفها من جهة أخرى، وربّما سلك طرقاً غير شرعية في ذلك، ولأهمية الاقتصاد كان لابد من وضع قوانين وقواعد محددة بهذا الصدد، فتكون هذه القواعد والضوابط منظمة لتصرفات الإنسان المالية، وقد حظي الاقتصاد باهتمام بالغ في النصوص الشرعية من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وأقوال العلماء قديماً وحديثاً، وكان العلامة محمد سعيد رمضان البوطي –رحمه الله– من تلكم العلماء الذين لهم باع طويل في الموضوع، ولم يقتصر كلامه عن الاقتصاد الإسلامي فحسب، بل قد قام بعرض الأنظمة الاقتصادية الوضعية ونقدها ومقارنتها بنظام الاقتصاد الإسلامي، ومن هذا المنطلق، يسعى البحث لبيان قول المذهب الشيوعي في القضاء على الطبقات والدولة ونقده، وذلك من خلال آراء هذا العالم الجليل بهذا الصدد. وأن هذا البحث مستل، فهو عبارة عن مبحث من أطروحتي للدكتوراه، والتي هي بعنوان: (الفكر الاقتصادي عند محمد سعيد رمضان البوطي– دراسة تطبيقية تقويمية)، في جامعة صلاح الدين/ أربيل بكلية العلوم الإسلامية، قسم الشريعة، التخصص: الاقتصاد الإسلامي. فمن ضمن أسباب اختيار الموضوع هو السعي إلى بيان أن المذهب الشيوعي الاقتصادي مبني على الباطل، وما بُني على الباطل فهو باطل، وكذلك بيان باع الطويل للبوطي في الصدّ لهذا المذهب من خلال مؤلفاته. وأهمية البحث نابعة من أهمية الاقتصاد نفسه وارتباطه بحياة الناس ارتباطاً مباشراً في معاشهم، وكذلك يتجلى أهمية الموضوع في إبراز وبيان جانب هام من جوانب فقه العلامة البوطي –رحمه الله– ألا وهو فكره الاقتصادي الجبار واجتهاداته وتعليلاته بهذا الصدد. وأما بالنسبة لمنهج البحث فيكون استقرائياً، وما يتبعه من تحليلات واستنباطات، وذلك باستقراء آراء البوطي رحمه الله في المسائل المتعلقة بموضوعات البحث في طيات مؤلفاته، ومن ثم تحليل هذه الآراء.

الدراسات السابقة:من خلال البحث والتفتيش الكثير في مراكز الرسائل والأطروحات العلمية، ومتابعة منتديات البحوث والرسائل الجامعية على الشبكات الإلكترونية، تبيّن أن هذا الموضوع بهذا الشكل وتحت هذا العنوان لم يتطرق إليه الباحثون سابقًا.

خطة البحث:

فقد اقتضى البحث عن (كلام محمد سعيد رمضان البوطي حول مذهب الشيوعي في القضاء على الطبقات والدولة) أن يكون مقسماً إلى: خلاصة، ومقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وقائمة الهوامش، وقائمة بالمصادر والمراجع، وذلك كالآتي: المقدمة وفيها: الحديث عن اهتمام الشريعة الإسلامية بالاقتصاد، وأسباب اختيار الموضوع وأهميته، والدراسات السابقة، ومنهج الباحث فيه، وبيان خطة البحث. المبحث الأول: منهج البوطي في النقد. المطلب الأول: منهجه في نقد المذهب. المبحث الثاني: القضاء على الطبقات والدولة ونقدهما، ويتضمن مطلبين: المطلب الأول: القضاء على الطبقات ونقده. المطلب الثاني: القضاء على الدولة ونقده. الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث، وتأتي بعدها الهوامش، وأخيرًا تأتي قائمة المصادر والمراجع. هذا وأرجو من الله عزّ وجلّ أن يجعل هذا البحث المتواضع

موضع نفع وقبول، وأن يجعله في ميزان حسناتي يوم الدين، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبيّنا وحبيبنا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه أجمعين.

المبحث الأول منهج البوطي في النقد

المطلب الأول: منهجه في نقد المذهب

بما أن المنهج عبارة عن خطوات منظمة أو جملة من القواعد يتخذها أيّ شخص لمعالجة مسألة ما –وربما لمعالجة أكثر من مسألة في آن واحد– ويتتبّعها للوصول إلى النتيجة والتعرف على الحقيقة( )، فإن النقاد اعتمدوا في نقدهم لأيّ فكرة أو مسألة مناهج نقدية كثيرة، وذلك تبعًا لاختلاف طبيعة هذه الأفكار وما يناسبها من المناهج، فالناقد يشبه الطبيب فكما أن الطبيب يبحث عن العلل ويدرسها لا بقصد كشف المرض والإشارة إليه فحسب، بل بغية الوصول إلى معالجته، وكذلك الناقد، والبوطي –رحمه الله– شأنه شأن غيره من النقاد سلك منهجًا خاصًا لنقد الشيوعية بشكل عام ومذهبها الاقتصادي بشكل خاص.ومما يميز البوطي –رحمه الله– عن غيره من الذين شأنهم نقد الأفكار والأشخاص وغيرهما أنه صرّح عن منهجه في نقد المذهب الشيوعي، وهذا يدل على مدى دقته وبعده عن تذبذب الآراء، وبُعْده أيضًا عن التناقض في الآراء الذي يقع فيه الكثير ممن يتصدى لمناقشة الأفكار والأنظمة، حيث تحدّث عن أنواع الطرق التي يمكن أن تُتخذ لنقد ومناقشة أيّ نظرية أو فكرة فقال: "هنالك سبيلان يمكن اتخاذ كل منهما أساسًا لمناقشة نظرية من النظريات أو أيّ نظام من الأنظمة، أحدهما: هو سبيل التساؤل عما إذا كان من الممكن أن تكون تلك النظرية أو ذلك النظام أمرًا واقعيًا يستطاع تطبيقه، أم هي نظرية من نوع المثاليات التي تتخيل مجسمة في الذهن ولكنها تتأبّى على الواقع ويلفظها الصعيد التطبيقي، ثانيها: هو البحث عما إذا كانت تلك النظرية أو ذلك النظام يستتبع ضررًا من الأضرار أو يسبب خطيئة من الخطيآت، بقطع النظر عن واقعية ذلك النظام أو عدم واقعيته( ).بناءً على كلامه فقد وضع منهجين لكل من أراد أن يناقش أي فكرة أو نظام، وهما:

أولاً: واقعية الفكرة المراد مناقشتها: وذلك بالتساؤل عن إمكانية تطبيق تلك الفكرة أو ذلك النظام في أرض الواقع، هل هذه الفكرة –أو هذا النظام– قابلة للتطبيق؟، أم هي مستعصية غير واقعية لا يمكن تطبيقها بشكل من الأشكال وبحال من الأحوال.

ثانيًا: تسبب الفكرة بإلحاق الضرر بالمجتمع:وذلك عن طريق التنقيب عمّا إذا كانت الفكرة المراد تقييمها ومناقشتها تتسبب إلحاق ضررٍ من الأضرار بعقيدة الناس أو بالناس أنفسهم، وهل هناك تضاد بين الفكرة والنصوص الشرعية أم لا؟، بغض النظر عن واقعيتها أم لاوقد سلك البوطي –رحمه الله– في نقده للمذهب الشيوعي المسلك الأول زاعمًا أن النظام الشيوعي غير قابل للتطبيق أصلاً وأنه غير واقعي، وهو مجرد وهم في الخيال وما إن طُبّق في الواقع ثار الفوضى والضوضاء، ويرى بأنه متى ما طبق في الأرض الواقع ذاك الوقت يحين أن يُكشف أضراره للقاصي والداني، و يُبيّن ما يتولد عنه من مخلفات سلبية على المجتمع، إما إذا كان مستعصيًا وغير قابل للتطبيق فيكفي أن تخبر الناس بذلك، حيث قال: "والذي أراه، أن السبيل الأول أقرب إلينا في صدد مناقشة المذهب الشيوعي من سلوك السبيل الثاني... فإن رأينا بعد هذا البحث أنه شيء يمكن تطبيقه على صعيد المجتمع كما أمكن وصفه فوق صعيد الصفحات، حان الوقت إذ ذاك أن نكشف للناس عن أضراره ومستلزماته الشائنة إذا ماطبق وعمل به.أما إذا تبين أنه نظام وهمي يصلح لأن يعيش في الخيال فقط، فحسبك أن ترشد الناس إلى ذلك، كي يكفوا نفوسهم مؤونة البحث في قانون لا يمكن له أن يلقي بخطوة من وراء سور الوهم والخيال"( ).إن قوة الناقد هي ما يبطن به سطوره من الإخلاص في النية والمحبة لمهنته وتيقظ الفكر، وما أوتي بعد ذلك من المقدرة على البيان لإيصال كل ما يدعيه ويقوله إلى فكر القارئ وقلبه( )، ولقد توفرت لدى البوطي –رحمه الله– جميع هذه الصفات، فكان منهجه منهج الناقد المخلص، همه معرفة الخطأ والصواب، وبيان الحقيقة للناس من غير التحيز لغير المنطق والفكر الحرّ، حيث يقول: "سيجدني القارئ غير متحيز لوجهة دون أخرى. وسيجدني لا أحترم إلا المنطق الصحيح والفكر الحر في أي جانب أو نظام. والذي أرجوه، هو أن أجد منه أيضًا عدم التحيز لغير المنطق والفكر الحر... الحر عن سائر أنواع الشهوات والغايات..."( )، وكان أحد أهدافه من نقد المذهب الشيوعي إرشاد الناس، فإن النقد نوع من أنواع النصيحة( )، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: ((الدين النصيحة، قلنا: لمن؟، قال: لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم))(لقد اتسم منهج البوطي –رحمه الله– في عرض الأفكار الشيوعية الاقتصادية ونقدها بالدقة والوضوح، والقوة في الردود، ونرى أن هناك عوامل كثيرة وراء دقة منهجه ووضوحه وقوته، ولكن أبرزها ما يأتي:

١- معرفته الواسعة والدقيقة بالنظام الاقتصاد الإسلامي، فقد كانت معرفته به معرفة مفصلة وشاملة.

٢- اطلاعه على النظام الشيوعي، ومعرفته الواسعة بأقوال الشيوعين وآرائهم العقدية والاجتماعية والاقتصادية ما جعلته قادرًا على إبطال الباطل من تلكم الآراء، وهو يذكر بأنه بذل جهودًا فكرية شاقة لاستعاب الفكرة، وأنه بعد فهم المذهب واستعابه تبيّن لديه أن الذين يعتنقون الشيوعية أكثرهم لم يفهموا أساس المذهب، ولم يدخل شيء منه في عقلهم عن طريق الاقناع والفهم، وإنما اعتنقوه فقط عن طريق الانبهار والإعجاب( )، وهذا يدل على أن البوطي –رحمه الله– كان أكثر استعابًا للمذهب الشيوعي من الشيوعيين أنفسهم. ويمكن أن نلخص أهم جوانب منهج البوطي –رحمه الله– في عرض المذهب الشيوعي الاقتصادي ونقده من خلال النقاط الآتية:

١- المنطق والعقل السليم، كانا مرجعه ومنطلقه في كيفية التعامل مع آراء المذهب عرضًا ونقدًا، وقد ظهر هذا جليًا في أغلب المسائل التي تعرض لها.

٢- الحرص على نقل أفكار الشيوعية من كتبهم مباشرة، مع تحري كامل الدقة والحذر في ذلك. فقد سبق وأن بيّنّا أن البوطي –رحمه الله– كان مطلعًا على آراء المذهب وأنه بذل جهودًا كثيرًا لأجل ذلك، هذا وفر له معرفة الكثير عن المذهب الشيوعي، مما مكنه من نقل آرائهم من مصادرهم مباشرة، وقد ظهر ذلك كثيرًا، فمثلاً عندما يبيّن أساس المذهب الشيوعي يأتي بنص وبعده يقول: "وهذا التلخيص لفلسفة ماركس إنما أخذناه من شروح أصدقاء ماركس أنفسهم، كي لا ندع أي نقد يتجه إلينا حول تقريره"( )، وهناك أمثلة أخرى كثيرة لا داعية لإطالة الموضوع.

٣- العدل والإنصاف والوسطية أثناء تعامله مع الفكرة الشيوعية عرضًا ونقدًا، وذلك عملاً بمبادئ الخطاب الإسلامي، فالوسطية من أهم أسس ومبادئ الخطاب الإسلامي، والتي تعني الاعتدال وعدم الإفراط ولا التفريط.

المبحث الثاني القضاء على الطبقات والدولة ونقدهما

المطلب الأول: القضاء على الطبقات

إن محو الطبقية عند الشيوعية يضع حدًّا فاصلاً لجميع أنواع الصراع الذي وُجد في تاريخ البشرية على مر الزمن، ذلك لأن مصدر تلك الصراع هو التناقض الطبقي في المجتمعات، والذي نتج عن انقسام المجتمع إلى أصحاب الأموال والفقراء، فإذا قامت الشيوعية وحولت المجتمع إلى طبقة واحدة بدل طبقات، زال ما يسمى بالتناقض الطبقي، واختفت جميع أنواع الصراع وساد السلام والوئام إلى الأبد –حسب رأيهم–.وتقوم هذا المبدأ على أساس القول بالمادية التاريخية القائل بأن العامل الاقتصادي هو العامل الأساسي والوحيد في حياة المجتمع، وأن هذا الرأي أدى بالشيوعية إلى القول: بأن الملكية الفردية التي أدّت إلى تقسيم المجتمع إلى الملاك والفقراء، هي الأساس الواقعي لتكوين الطبقات في المجتمع، ولكل ما ينتج عنها من صراع وتناقض، وعليه فإذا قام النظام الشيوعي بإلغاء الملكية الفردية وأمّم وسائل الإنتاج، فهو يهدم الأساس التاريخي للطبقية، ويصبح من الصعب إن لم يكن من المستحيل أن يواصل نظام الطبقات وجوده، وخصوصًا بعد إزالة الشروط الاقتصادية التي كان يرتكز عليها( ). وعليه فإن اخفاء الفروق الطبقية عن آخرها ومحوها، وإيجاد مجتمع يكون جميع أفراده في مستوى واحد ضرورة من ضروريات الحياة الشيوعية، وهذه الضرورة ذات أهمية قصوى في نظر الشيوعيين، وأُخذت بعين الاعتبار منذ المؤسس الأول للشيوعية ماركس إلى خلفائه في هذا العصر( ). فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل تمكن النظام الشيوعي بعد محاولة دامت سنوات كثيرة أن يمحو الطبقات فعلاً في الاتحاد السوفيتي؟، أم لا؟، الجواب في الفقرة القادمة.

نقد المبدأ من قبل البوطي –رحمه الله–:قبل البدء بالكلام عن نقد البوطي –رحمه الله– لهذا المبدأ علينا أولاً أن نعلم بأن مفهوم الطبقة عند ماركس مختلف تمامًا عن مفهومها في نظر الباحثين، فالطبقة عند ماركس هي الطائفة التي تكون لها مصالح معارضة لمصالح طبقة أخرى، وعليه لابدّ من فرض النزاع والشقاق وإدامة الصراعات بين كافة الطبقات، ولذلك يزعم الشيوعيون أنه من الضروري القضاء على الطبقات، أما مفهوم الطبقة من نظر الباحثين فهي الفئة من الناس التي تختلف في مركزها الاجتماعي عن باقي الفئات التي تشكل معها مجتمعًا ما، وعليه فإن العمال طبقة، والملاك طبقة، والعسكريون طبقة، والأمراء طبقة، ورجال الدين طبقة، وقد يصير الإنسان في طبقة ما بسبب النسب أو العلم، فلا يوجد مانع للتعاون بين طبقة وأخرى على أساس هذا التعريف( ).بعدما علمنا هذا يمكن أن نلخص نقد البوطي –رحمه الله– لهذا المبدأ في النقاط الآتية( ):

١- من البداهة بقاء الطبقات ما بقي بين الناس اختلافات ومنازعات في الاتجاهات والأهداف، ومن الخطأ أن يزعم الشيوعية أن الطبقة إنما تنشأ من الفروق المادية وحدها، وعليه فإن العامل الاقتصادي والملكية الفردية ليس هو الأساس الوحيد لكل التركيبات الطبقية على مر التاريخ، ففي الهند مثلاً

والتي تعتبر مهد الطبقات لم تكن السيادة الأولى لطبقة التجار وذوي الأموال، فقد كانت أصحاب الدرجة الأولى هم ذوو الخبرة والمهارة العسكرية والحربية، أما التجار والملاك فكانوا يحتلون الدرجة الثالثة أو الثانية على أكبر تقدير، وهكذا كان سائدًا في الرومان.

٢- إن ميزان الحاجة في قانون: (من كل حسب طاقته، ولكل حسب حاجته)- والذي يصور في الخيال غشاءً من المساواة بين الطبقات ويجعلها طبقة واحدة- تختلف كفتاه ضيقًا واتساعًا حسب الأفراد التي سيوزن فيها دخلها، فالطبقة الكادحة من العمال والفلاحين إنما تتسع كفة ميزان حاجتها لخبز يُشبع به العامل بطنه، بينما طبقة القادة والحكام والوزراء لها ميزان آخر لحاجاتها تتسع كفتاه للسيارات الفارهة الخاصة، وتتسع للمشروبات التي تقابل قوت أسرة بأكملها، وأما طبقة الحزب الشيوعي فهي بنفسها تقدر ميزانها الاحتياجي، فتوسع كفتاه وتضيقه كيف ما شاء.

٣- لقد كان في الاتحاد السوفيتي دخل سواد الشعب من العمال لا يتجاوز معدله الوسطي ما بين (٦٠٠-٧٠٠روبل)، بينما كان دخل العلماء والمهندسين والعسكريين ما بين (٤٠٠٠-٧٠٠٠روبل)، والمعضلة الكبرى كانت في دخل معلموا الرقص، فقد كان دخلهم ما بين (١٤٠٠-٢٠٠٠ روبل)، أي: أزيد من دخل العمال. ولم يتوقف هذه الفروقات عند هذا الحد فقط، فقد وضعت الحكومة لطبقة العسكريين والعلماء وأمثالهم نظامًا خاصًا بهم لضريبة الدخل يتفق هذا النظام مع رغبات هذه الطبقة، وكانت طبقة البوليس السري يمتاز بامتيازات لا يمكن أن يملك أي موظف أو عامل أو فلاح مثلها، مهما ضرب الأرقام القياسية في الإنتاج.

٤- لا يمكن محو الفوارق الطبقية في أي مجتمع من المجتمعات، ولكن بالإمكان إشاعة العدل والانسجام بين تلك الطبقات دون تضخيم الفوارق بينها، أما الشيوعية فقد زادت إلى الطبيعة البشرية المتفاوتة عوامل التفرقة الهائلة بين الطبقات، وأضافت مظالم وفوارق جائرة بين الناس، مما جعل الروح الطبقية في الاتحاد السوفيتي أشد منها في كثير من البلاد والجهات الأخرى. التعقيب على نقد البوطي -رحمه الله-: إن التفاوت الطبقي ملازم لطبيعة الإنسان وهو أمر واقع، وذلك لتفاوت هذه الطبيعة في القدرات العقلية والمادية، وللتفاوت في الإمكانيات، فالقضاء على هذا التفاوت أمر مستحيل ومتناف مع سنة الحياة، فالبشر كلهم ليسوا سواء كما يفترض النظام الشيوعي، فإن البشر متفاوتون في المزايا الخاصة وفي المواهب وامتلاكهم للثروة والأموال، كما قال تعالى: ﭽ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﭼ ( )، وعليه فإن تحقيق هذا المبدأ مستحيل في المجتمع -كما أشار إليه البوطي -رحمه الله--.فالإسلام يؤكد على المساواة بين البشر في الآدمية والحقوق والواجبات، ويرفض الفوارق المصطنعة كالتميز العنصري، والتفاضل بالحسب والثروة والجاه، فالناس في الإسلام سواسية كأسنان المشط، ويجعل التقوى هو الميزان الوحيد للإنسان، ومع ذلك نجد أن الإسلام لا يفرض المساواة الكاملة بين الناس في الدخل، لأنهم غير متساوين في الاستعدادات العقلية والجسمية والنفسية، يقول سبحانه وتعالى: ﭽ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﭼ( )، ثمّ إنه يجعل الفوارق بين الناس في الدخل اختبارًا وابتلاء، كما قال تعالى: ﭽ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﭼ( ) ( ). وعليه فإن تحويل المجتمع من طبقات إلى طبقة واحدة من قبل النظام الشيوعي ما كان إلا مجرد دعوى وإشاعة، ومما يدل على ذلك وجود التفاوت الشديد في الدخل بين الأفراد في الاتحاد السوفيتي، فمثلاً: طبقة المفكرين في المجتمع الشيوعي كانت عددها نحو (١٣٪) من السكان تأخذ نحو (٣٢٪) من دخل الدولة، وطبقة الزراع وعددها نحو (٥٤٪) ولها من الدخل (٣٢٪)، وطبقة المسخرين الذين لم يرضوا بالنظام الشيوعي والتي كانت عددها (٩٪) تأخذ (٣٪) من الدخل، وهكذا، وعلى ذلك فإن الشيوعية عجزت عن تطبيق المساواة في المال، وبالتالي فإن الفوارق الطبقية في المجتمع الشيوعي موجودة كوجودها في غيرهِ من المجتمعات أو أشد( )، كما قال البوطي -رحمه الله-: "إن الفروق الطبقية الجاثمة ما بين الأفراد في الاتحاد السوفيتي فروق قلما نجد شبيهًا لها في أي مكان آخر"( ) بناء على ماسبق، فإن أسطورة إلغاء نظام الطبقات التي تتغنى بها الشيوعية، مجرد خرافة لم تحدث قط، ولا يمكن أن تحدث في يوم من الأيام، لأنها مخالفة للطبيعة البشرية وسنة الحياة، فمادامت الناس تتفاوت في الإمكانيات والقدرات فلا يمكن أن يُسوى بينهم في الطبقات والدرجات، وعليه فإن اختلاف الطبقات مسألة باقية، ومهما تحاول الشيوعية أن تمحو الطبقات، تبدء طبقات أخرى جديدة بالظهور، وغاية ما يمكن الوصول إليه هو إشاعة العدل والانسجام بين طبقات المجتمع، وتحسين العلاقات بين الطبقات، دون تضخيم الفوارق بينها، وتعريض المجتمع للمظالم وفوارق جائرة بين الناس، كما فعلها الشيوعية، والتي أشار إليها البوطي -رحمه الله-.

المطلب الثاني: القضاء على الدولة

الضرورة الأخيرة لقيام الشيوعية هي القضاء لا على مجرد الطبقات فحسب بل القضاء على الحكومة والدولة أيضًا، وذلك لأن المعنى المشاعي الذي تدعيه الشيوعية لا يتم إلا بعد القضاء على الدولة، حيث تقوم هذه الفكرة على أساس رأي المادية التاريخية في تفسير الحكومة القائل: بأن الحكومة وليدة التناقض الطبقي، لأنها الهيئة التي تنشأها الطبقة المالكة لإخضاع الطبقة العاملة لها، فعلى ضوء هذا التفسير لا يبقى للحكومة أي مبرر في مجتمع لا طبقي، بعد أن يتخلص من كل بقايا الطبقة وآثارها، ويصبح من البديهي أن تزول الحكومة تبعًا لتلاشي الأساس التاريخي لها( )إن الشيوعيين يعتبرون القضاء على الحكومة هو النهاية الحتمية للنظام الشيوعي، وفي ذلك يقول ماركس: "وما أن تختفي في مجرى التطور الفوارق بين الطبقات، وما أن يتجمع الإنتاج كله بين أيدي الأفراد المتشاركين، حتى تفقد السلطة العامة طابعها السياسي، وبعبارة أخرى تضمحل الدولة"( )، ويرجع سبب وجود الدولة وبقاؤها إلى وجود الطبقات، فإذا زالت الطبقات فسوف تزول الدولة بالضرورة، حيث يقول إنجلز: "الدولة لم توجد منذ الأزل فقد وجدت مجتمعات في غنى عن الدولة ولم يكن لديها أية فكرة عن الدولة وسلطة الدولة، وعندما بلغ التطور الاقتصادي درجة اقترنت بالضرورة انقسام المجتمع إلى طبقات غدت الدولة بحكم هذا الانقسام أمرًا ضروريًا ونحن نقترب الآن بخطوات سريعة من درجة في تطور الإنتاج لا يكف عنده وجود هذه الطبقات عن أن يكون ضرورة وحسب بل يصبح عائقًا مباشرًا للإنتاج، ستزول الطبقات بالضرورة كما نشأت في الماضي بالضرورة، ومع زوال الطبقات ستزول الدولة بالضرورة"( ).

نقد المبدأ من قبل البوطي –رحمه الله–:بعدما عرضنا فكرة هذا المبدأ نستنتج وكأن الشيوعيين يقولون إن وجود الحكومة مهما كانت فيها من العوامل التي تفيد المجتمع والشعب، وتعمل لصالح أفراد المجتمع، فلابدّ من زوال الحكومة ليسير الشعب في طريق حريته إلى أبعد الحدود، وكأنهم يرون أيضًا أن حقيقة الشيوعية لا يمكن أن تتكامل مادام على رأس الشعب حكومة تديره( )، ولكن في الواقع مع استمرار النظام الشيوعي في بعض البلدان في الحكم لم نرى في بلد من تلكم البلدان أن تزول الحكومة، بل وجدنا العكس فإن الشيوعيين يتغنون بشيوعيتهم وحكومتهم ويدعون إليها، ومن هذا المنطلق نجد أن البوطي –رحمه الله– يقوم بنقد هذا المبدأ بغض النظر عن منطقية إزالة الحكومة والدولة في المجتمع، ويمكن أن نلخص أهم ما نقد به البوطي –رحمه الله– لهذا المبدأ( )، وذلك كالآتي:

١– لم تُزل الدولة الشيوعية في بلد من البلدان التي تحكمها الشيوعية، بل إن هنالك دولة هرمية كبرى يحكمها آخر حجر في رأس الهرم، وتقود حياة الملايين من الأشخاص بالسوط والإكراه والظلم، ولا يستطيع أحد أن يفتح فمه أمامها.

٢– يرد البوطي –رحمه الله– على من يقول بأن الحكومة في ظل الحكم الشيوعي سائرة نحو الانتهاء والزوال، حيث يرى بأن هذا القول يكون صحيحًا عندما نرى بأن الحكومة الشيوعية ماضية في طريق تصفية نفسها، وذلك عن طريق تطبيق ما يأتي:

أ– تزايد الانسجام بين الحكومة والشعب.

ب– التدرج نحو تبسيط جهاز البوليس والبوليس السري خصوصًا.

ت– إشاعة اللامركزية في أكثر المناطق والبلدان.

ث– التقارب ما بين الطبقة الحاكمة ودهماء الشعب ولكن هذه الخطوات لم تطبقها الحكومة الشيوعية، بل العكس فليس ثمة أثر من آثار الانسجام بين الطبقة الحاكمة والمحكومين، وأن جهازها البوليسي من أخطر أنظمة البوليسية في العالم، واللامركزية مجرد إشاعة ومن المستحيل تطبيقها في الاتحاد السوفيتي، رغم أن دستور الاتحاد يعطي الحق لكل الجمهوريات الاتحادية أن تنفصل عن الاتحاد السوفيتي، وذلك بسبب ما قرره ستالين بأن تقرير المصير لأي فرد أو أمة أو جماعة يجب أن لا يتضارب مع حق الحزب، وعلى هذا الأساس تتهم الدول التي تحاول الاستقلال والانفصال بالإجرام والخيانة.

٣– ويرد البوطي –رحمه الله– على قول الشيوعيين بأن حكومات معادية للشيوعية لا تزال قائمة، ولا يمكن للدولة الشيوعية أن تنهي نفسها بسبب ذلك، حيث يُفهم من قولهم هذا بأن مهمة الحكومة الشيوعية خارجية وليست داخلية، ولكن في الواقع يكاد الأمر أن يكون بالعكس، فإن الحكومة الشيوعية تبدو أكثر استعدادًا واهتمامًا في الداخل، ومما يدل على ذلك ما يأتي:

أ– جهاز البوليس السري في الداخل.

ب– بناء الستائر الحديدية في أكثر المناطق.

ت– وجود تآمر القادة والحكام على بعضهم البعض داخل الاتحاد السوفيتي.

ث– وجود الروح الدكتاتورية الواضحة في الحكم.فلو كان اعتذارهم صحيحًا لاقتصرت الحكومة الشيوعية على وضع جيش يحرس أمن البلاد من الخارج، وتضع جهازًا يقوم بمهام الوزارة الخارجية للاتصال والتفاهم مع الآخرين، ولكن شكل الحكومة الشيوعية مغاير تمامًا لذلك،

يقول البوطي –رحمه الله– بعد ما سبق: "أفليست حكاية زوال الدولة مع سيادة الحكم الشيوعي أسطورة من أغرب الأساطير حتى بالنسبة للوهم نفسه؟"( ).التعقيب على نقد البوطي –رحمه الله–:إضافة إلى ما ذكره البوطي –رحمه الله– يمكن أن نقول بأن التحول من مجتمع الدولة إلى مجتمع متحرر منها يكون بإحدى طريقتين، وهما:

١- حصول الانتقال بطريقة ثورية وانقلابية، فينتقل المجتمع من مجتمع الدولة إلى اللادولة في لحظة حاسمة.

٢- إن التحول يحصل بطريقة تدريجية، فتتقلص الدولة حتى تتلاشى وتضمحل.

وعليه فإذا كان التحول بالثورة والانقلاب، وكان القضاء على حكومة البروليتاريا يتم عن طريق الثورة، فمَن يكون الطبقة الثائرة التي يتم على يدها هذا التحول؟، وخصوصًا أن ماركس يرى أن أي ثورة اجتماعية على الحكومة تنبثق من طبقة خارجة عن هذه الحكومة، فهل تحصل هذه الثورة على أيدي الرأسماليين مثلاً؟!وأما إذا كان التحول وزوال الحكومة تدريجيًا، فهو متناقض مع القوانين التي ترتكز عليها الماركسية، والتي تقول بأن التغيُّرات ليست تدريجية، بل تحصل بصورة فجائية، وتحدث بقفزة من حالة إلى أخرى( )، وهو متناقض تمامًا مع الواقع الذي عليه الشيوعية والذي أشار إليه البوطي –رحمه الله– في الفقرة السابقة، وعليه فإن هذا المبدأ بعيد كل البعد عن الواقعية والمنطقية، وخصوصًا أن فطر الناس متباينة وطبائعهم متنازعة، فمن المستحيل أن يعيشوا بأمان واطمئنان بلا خلافات ومنازعات مع عدم وجود حكومة تقوم بنزع تلكم المنازعات بينهم. بناءً على ما سبق نستنتج ما يأتي( ):

أولاً: لم يطبق النظام الشيوعي على الأرض الواقع، ويُعتبر عدم تطبيقه عيبًا في النظام نفسه، لا بسبب إهمال أصحابه وكسلهم، فإن قادة الشيوعية منذ تأسيسها شخصيات مخلصون لمذهبهم، ولم يعرقل تطبيق النظام الشيوعي أي واحد منهم، ورغم ذلك بقيت الشيوعية في معزل عن الواقع، وهذا يدّل على استعصاء النظام الشيوعي على التطبيق بسبب عدم أهلية النظام وعدم انسجامه مع الواقع واصطدامه مع الفطرة البشرية وقد لاحظنا ذلك عندما تحدثنا عن محاولة الشيوعيين في القضاء على رأس المال وربحه مثلاً، كيف باءت محاولتهم بالفشل بسبب اصطدامها مع الفطرة البشرية، فقد رأينا أن رأس المال حينما اختفى من أيدي الأفراد سرعان ما تجمَّع في أيدي الحكام والقادة، أي أن رأس المال لم يقبض عليه، وإنما اختفى من هنا ليتجمع ويظهر هناك، ورأينا أيضًا كيف اصطدم قانون الشيوعية الحاسم في القضاء على الطبقات بقانون فطري أشد حزمًا وقوةً، فلقد رأوا عند محاولتهم لتطبيق هذا القانون أن الناس لا يمكن أن يصبح كلهم عمالاً في المصانع أو فلاحين في المزارع، وذلك بسبب تفاوتهم في الرغبات والقابليات، وبسبب حاجة البلاد إلى آخرين كالعلماء والمهندسين والضباط، وهكذا اضطرت الحكومة الشيوعية إلى أن تغذي الفوارق الطبقية بين أفراد المجتمع، وهكذا دواليك في جميع الأسس والمبادئ التي اعتمد عليها الشيوعية.

ثانيًا: إن المبدأ الشيوعي كان في البداية يهدف إلى غاية اقتصادية واجتماعية فقط، فلم يفكر مفكروه الأوائل إلا أن يعم النظام الشيوعي في معظم البلدان، وذلك كملجأ يأوي إليه الطبقة الكادحة دون أن يكون لذلك أي علاقة بالاستلاء السياسي، ولكن سرعان ما تغير الأحوال فقد وصل الحال إلى أن أصحاب الشيوعية لا يهدفون إلى ذلك بمقدار ما يهدفون إلى الاستلاء السياسي والعسكري على أكبر منطقة ممكنة في العالم.فإن كان النظام الشيوعي أخفق في تحقيق الغاية والسعادة المادية التي خُلق من أجلها، فلم يمنع هذا الاخفاق أصحاب الشيوعية من أن يستخدموه لغاية سياسية وعسكرية، ولقد نجحوا إلى حدٍ كبير في السعي نحو هذه الغاية.

ثالثًا: إن مقياس النجاح والفشل ليس مجرد الأرقام التي تحرزها الحكومة في داخل مخازنها، أو الجهود الحربية التي تبذلها في معسكراتها، وإنما المقياس هو سعادة أبنائها في ذلك السعي أو عدم سعادتهم، ولكن رأينا كيف وأن الحكومة الشيوعية في الاتحاد السوفيتي أرادت أن تملأ صناديقها بالثروة الطائلة، ولم تبال في ذلك أن تسخر الطبقة الكادحة من الشعب مؤجرين عندها ولا ينالون إلا خمس ما يقدمون وينتجون من ثروات إلى الحكومة، وتأخذ الحكومة الباقي وتبيع بعضها في الأسواق بثمن باهض لكي تضمن لها الربح، وتحتكر بعضها الآخر لحسابها الخاص وصرفها لإخلاق الفتن والحروب.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة توصل الباحث إلى جملة من النتائج، ولعل من أهمها ما يأتي:

أولاً: سلك البوطي –رحمه الله– منهجًا خاصًا به في النقد، وذلك بالتساؤل عن إمكانية تطبيق المذهب الاشيوعي الاقتصادي، وزعم أن النظام الشيوعي غير قابل للتطبيق أصلاً وأنه غير واقعي، وهو مجرد وهم في الخيال وما إن طُبّق في الواقع ثار الفوضى والضوضاء.

ثانيًا: إن اخفاء الفروق الطبقية عن آخرها ومحوها، وإيجاد مجتمع يكون جميع أفراده في مستوى واحد ضرورة من ضروريات الحياة الشيوعية، وهذه الضرورة ذات أهمية قصوى في نظر الشيوعيين.

ثالثًا: من البداهة بقاء الطبقات ما بقي بين الناس اختلافات ومنازعات في الاتجاهات والأهداف، ومن الخطأ أن يزعم الشيوعية أن الطبقة إنما تنشأ من الفروق المادية وحدها، وعليه فإن العامل الاقتصادي والملكية الفردية ليس هو الأساس الوحيد لكل التركيبات الطبقية على مر التاريخ، هذا ما ذكره البوطي –رحمه الله– عند زعم الشيوعية بالقضاء على الطبقات.

رابعًا: إن المعنى المشاعي الذي تدعيه الشيوعية لا يتم إلا بعد القضاء على الدولة، حيث تقوم هذه الفكرة على أساس رأي المادية التاريخية في تفسير الحكومة القائل: بأن الحكومة وليدة التناقض الطبقي، لأنها الهيئة التي تنشأها الطبقة المالكة لإخضاع الطبقة العاملة لها، فعلى ضوء هذا التفسير لا يبقى للحكومة أي مبرر في مجتمع لا طبقي.

خامسًا: إن التحول وزوال الحكومة تدريجيًا متناقض مع القوانين التي ترتكز عليها الماركسية، والتي تقول بأن التغيُّرات ليست تدريجية، بل تحصل بصورة فجائية، وتحدث بقفزة من حالة إلى أخرى، وهو متناقض أيضاً مع الواقع الذي عليه الشيوعية والذي أشار إليه البوطي –رحمه الله–، وعليه فإن مبدأ القضاء على الحكومة بيعد كل البعد عن الواقعية والمنطقية، وخصوصًا أن فطر الناس متباينة وطبائعهم متنازعة، فمن المستحيل أن يعيشوا بأمان واطمئنان بلا خلافات ومنازعات مع عدم وجود حكومة تقوم بنزع تلكم المنازعات بينهم.

المصادر والمراجع:

بعد القرآن الكريم.

١- منهج البحث الأدبي: الدكتور علي جواد الطاهر، بدون رقم الطبعة، مطبعة العاني، بغداد- العراق، ١٩٧٠م.

٢- المذهب الاقتصادي بين الشيوعية والإسلام: محمد سعيد رمضان البوطي، الطبعة الأولى، المكتبة الأموية، دمشق- سوريا، ١٩٥٩م.

٣- النقد والنقاد المعاصرون: الدكتور محمد مندور، بدون رقم الطبعة، دار نهضة مصر، القاهرة- مصر، ١٩٩٧م.

٤- لماذا نخاف النقد؟: سلمان بن فهد العودة، بدون رقم الطبعة، المكتب العلمي، بدون ذكر مكان النشر، ١٤١٢هـ.

٥- (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بدون رقم الطبعة، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة- مصر، ١٩٥٥م.

٦- نقض أوهام المادية الجدلية: الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي، الطبعة التاسعة عشرة، دار الفكر المعاصر الفكر، ٢٠٠٩م.

٧- اقتصادنا: محمد باقر الصدر، الطبعة العشرون، دار التعارف للمطبوعات، بيروت- لبنان، ١٩٨٧م.

٨- أضواء على المذاهب الهدامة: عبد القادر شيبة الحمد، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض- السعودية، ٢٠١٢م.

٩- الاتجاهات الفكرية المعاصرة وموقف الإسلام منها: الدكتور جمعة الخولي، الطبعة الأولى، مطبعة الجامعة السعودية، ١٩٨٦م.

١٠- الشيوعية وموقف الإسلام منها: د. حمود بن أحمد الرحيلي، الطبعة الأولى، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة- السعودية، ٢٠٠٣م.

١١- الإنسان بين المادية والإسلام: محمد قطب، الطبعة العاشرة، دار الشروق، القاهرة – مصر، ١٩٨٩م.

١٢- بيان الحزب الشيوعي: كارل ماركس وفريدريك إنجلز، ترجمه من الألمانية: د. عصام أمين، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

١٣- الدولة والثورة: لينين، ترجمة: إلياس شاهين، بدون رقم الطبعة، دار التقدم، موسكو – الاتحاد السوفيتي، بدون سنة النشر.

١٤- مناهج البحث العلمي: عبد الرحمن بدوي، الطبعة الثالثة، وكالة المطبوعات، الكويت- الكويت، ١٩٧٧م.

هوامش البحث

( ) مناهج البحث العلمي: (٥)، ومنهج البحث الأدبي: (١٣).

( ) المذهب الاقتصادي بين الشيوعية والإسلام: (٩).

( ) المذهب الاقتصادي بين الشيوعية والإسلام: (٩،١٠).

( ) النقد والنقاد المعاصرون: (٢٦).

( ) المذهب الاقتصادي بين الشيوعية والإسلام: (١١).

( ) لماذا نخاف النقد؟: (١٧).

( ) صحيح مسلم: (٧٤/١)، كتاب الإيمان، باب بيان أن الدين النصيحة، برقم (٥٥).

( ) نقض أوهام المادية الجدلية: (١٦).

( ) المذهب الاقتصادي بين الشيوعية والإسلام: (١٢).

( ) اقتصادنا: (٢١٩).

( ) المذهب الاقتصادي بين الشيوعية والإسلام: (٢٩).

( ) أضواء على المذاهب الهدامة: (٥٨-٦٠).

( ) المذهب الاقتصادي بين الشيوعية والإسلام: (٢٩-٣١).

( ) سورة الزخرف: (٣٢).

( ) سورة النحل: (٧١).

( ) سورة الأنعام: من الآية (١٦٥).

( ) الاتجاهات الفكرية المعاصرة وموقف الإسلام منها: (١٨٩).

( ) الشيوعية وموقف القرآن الكريم منها: (١٧٢،١٧٣)، والإنسان بين المادية والإسلام: (١٣١).

( ) المذهب الاقتصادي بين الشيوعية والإسلام: (٢٩).

( ) اقتصادنا: (٢٣٥).

( ) بيان الحزب الشيوعي: (٧).

( ) الدولة والثورة: (١٩).

( ) أضواء على المذاهب الهدامة: (٦٤).

( ) المذهب الاقتصادي بين الشيوعية والإسلام: (٣٣-٣٦).

( ) المذهب الاقتصادي بين الشيوعية والإسلام: (٣٦).